# وتبقى اللامركزية مطلباً ملحاً لمصر النهضة


بقلم:

د. م. نادر رياض

■ رئيس مجلس الأعمال المصرى الالمانى


***أما وقد أصبح لمصر رئيساً منتخباً يمتد تكليفه ومسئوليته دستورياً ليشمل كل المصريين سواء من قالوا له نعم أو من قالوا له لا . الأمر يستوي الآن فى أن له حق الولاء من الشعب بالكامل وتقع عليه المسئولية الرعوية قبل هذا الشعب على إمتداد الرقعة الجغرافية لبلادنا الغالية.***

وعلى المؤسسات والقوى الوطنية والمجتمعات الصناعية والإنتاجية أن تقف خلفه داعمة له ومتكاملة معه فى الحفاظ على المصالح الوطنية سواء على جانبها المادى او المعنوى متوحدين خلف الهدف الأسمى ألا وهو بناء مصر النهضة . مصر الأمل . مصر المستقبل.. ويعن لي في هذا المقام أن أطرح موضوع اللامركزية فى الإدارة والإقتصاد كأحد الروافد الهامة ذات الأولوية المتقدمة واللازمة لتحول الدولة إلى دولة ناهضة حديثة تلحق بالدول المطبقة لنظام اللامركزية والذى وفر لها قوة داعمة لإنطلاق إقتصادياتها نحو حلقات النمو المتتابعة.. والأمر ليس بخاف من ان التحول إلى النظام اللامركزى فى الإدارة والإقتصاد ليس بالأمر الهين أو البسيط ، فالأمر يحتاج للجرأة والشجاعة والإصرار على تحمل الأعباء المادية اللازمة لإحداث التغيير فى بدايته، وفى دوران العجلة بعد هذا تخفيف عن تلك الأعباء المادية بل ما يتخطى ذلك من توليد لفوائض إيجابية تعود على الخزانة العامة المركزية وكذا الخزانة العامة للمحافظات المختلفة والتى ستتحول تدريجياً إلى وحدات إقتصادية متكاملة تتميز كل محافظة فيها بما حباها الله من إمكانيات طبيعية وثروات مختلفة توفر لها الإستثمارات وتجنى منها العوائد لتعيد إستثمار النجاح فى تحقيق مزيد من النجاح .

ومن مقومات النظام اللامركزى فى الإدارة أن كل محافظة تسدد للخزانة المركزية قيمة الخدمات ألمؤداه لها قومياً وتتحمل فاتورة تكلفة الخدمات التى توفرها لأبناءها داخل المحافظة ، فمن الخدمات المركزية التى يؤدى عنها مقابل للخزانة المركزية خدمات السكة الحديد ذ البريد- قوات الأمن المعارة لكل محافظة والتعليم والصحة إلى أن تستطيع المحافظات الإستقلال بجانب من تلك الخدمات وتوفيرها ذاتياً داخل المحافظة .

كما أن النظام اللامركزى يتيح للمحافظات اقتضاء ميزانياتها من الخزانة العامة وتحصيل الضرائب ذاتياً داخل المحافظات وأداء جانب من هذه الضرائب للخزانة العامة والتى على رأسها ضريبة المبيعات فهى من حق الخزانة العامة دون منازع ويمكن للمحافظات إقتضاء تكلفة تحصيل تلك الضريبة إذا تمت عن طريق موظفين تابعين لها وعلى نفقتها . كما أنه من حق المحافظات الإقتراض من الخزانة العامة أو البنك المركزى لإقامة مشروعات لها أهميتها مثل إنشاء كباري أو مد لخطوط سكك حديد داخل المحافظة على أن تسدد قيمة هذه القروض بنظام تحدده الحكومة المركزية ، ينسحب حق الخزانة العامة على الموارد الجمركية بجميع أشكالها وتعدد منافذها الجمركية إلا أنه فى حالة تنفيذ تحصيل الرسوم الجمركية عن طريق موظفين عموميين تابعين للمحافظات فإنه يحق للمحافظات المختلفة إقتضاء مقابل التحصيل بنظام تنظمه الحكومة المركزية بجانب ما يخصها من إيرادات سيادية اخرى مثل قناة السويس وعائدات البترول والثروات المعدنية وغيرها . . ومن الأهداف التي توفرها اللامركزية إطلاق المزايا النسبية لكل محافظة لتتميز بها عن باقي المحافظات في سباق يحفز من قدرتها التنافسية مثال ذلك- تميز محافظات البحر الأحمر بتوليد طاقة الرياح وضخها في الشبكة العامة بمقابل ، وتميز محافظة أسوان بتوفير الأسماك المجمدة و المصنعة لكافة المحافظات الأخرى مما يوفر عائداً للمحافظة مقابل استفادة سعرية لباقي المحافظات.. هذا إيضاح موجز لمفهوم اللامركزية رأينا طرحه بصورة مبسطة دون أن نغفل أن الأمر يتطلب إنشاء ما يمكن أن نطلق عليه مسمي "البنية الأساسية" للامركزية سواء من الناحية البشرية أو المادية أو الإدارية ، بالإضافة إلي إقامة نظام رقابي فعال يعتمد في وضوح علي الشفافية الكاملة بالتوازي مع نظام حاسم للثواب والعقاب .

naderriad.com